

## التكنولوجيا الحديثة كمتغير وسيط بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

### (دراسة ميدانية في مصرف الوحدة يفرن)

د. جمعة عمر خليفة الأحمر  
المعهد العالي لتقنيات السلامة أسبعية  
Alahmarok@gmail.com  
https://orcid.org/0009-0001-4879-7376  
https://doi.org/10.5281/zenodo.19183096

د. عبدالعزيز الهادي امحمد محرز  
المعهد العالي للعلوم والتقنية يفرن  
azizmihrez@gmail.com  
https://orcid.org/0009-0001-5143-9561

### المستخلص:

أجريت هذه الدراسة في مصرف الوحدة في يفرن تهدف إلى تحديد التأثير المباشر للرقابة الداخلية على التكنولوجيا الحديثة في إدارة المخاطر، ومدى تأثير الرقابة الداخلية غير المباشرة عليها من خلال التكنولوجيا الحديثة. في هذه الدراسة تم جمع البيانات باستخدام استبانة بمقياس ليكرت (Likert)، ومن ثم توزيعها على 60 موظفاً في المصرف. لغرض الإجابة عن أسئلة هذه الدراسة، تم استخدام طريقة التحليل المستخدمة في المربعات الصغرى الجزئية (Smart-PLS). تشير نتائج التحليل إلى أن الرقابة الداخلية لها تأثير إيجابي كبير وبشكل مباشر على التكنولوجيا الحديثة وإدارة المخاطر.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الداخلية، التكنولوجيا الحديثة، إدارة المخاطر.

### ABSTRACT

This study, conducted at Al-Wahda Bank Yefren, aimed to determine the direct impact of internal control on modern technology in risk management, and the extent of the indirect impact of internal control on it through modern technology. In this study, data were collected using a Likert scale questionnaire, which was distributed to 60 Bank employees. To answer the research questions, the Smart-PLS method was used for analysis. The results of the analysis indicate that internal control has a significant and direct positive impact on modern technology and risk management.

**Keywords:** internal control, modern technology, risk management.

## مقدمة

يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية وتنافسية هائلة في كل مجالات الحياة، أدت إلى تغيرات محلية وعالمية أسهمت في تحديد ملامح وسمات حقل الإدارة وانشطة مؤسساتها. لذلك، فإن وظيفة الرقابة في المؤسسات تعد أمراً ضرورياً لاستمرارها في تقديم خدماتها المميزة للمجتمع. أدى ذلك إلى وجود تنافس بين المؤسسات على التفوق والتقدم، لذا فإن الطبيعة البشرية تحتاج إلى من يدفعها لإنجاز الأعمال بشكل دائم ومستمر. لذلك، فإن تفوق المؤسسات يكون مرهوناً بتوجيه المهارات العقلية والفكرية نحو تحقيق الأهداف، وكذلك إلى العمل باستراتيجيات وأساليب إبداعية لدعم تلك المهارات والقدرات. كانت محصلتها دفع المؤسسات إلى تبني الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة، لتستطيع مواجهة ومواكبة هذه التطورات للحفاظ على بقائها ونموها.

تعتمد قدرة المؤسسات إلى حد كبير على مدى كفاءتها في إدارة تلك التكنولوجيا من أجل البقاء والاستمرار، ويرتبط ذلك بزيادة احتمال تعرض تلك التكنولوجيا إلى التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تؤثر على كفاءة وفعالية نظم المعلومات. ولذا، يجب على المؤسسات أن تهتم بوضع نظام جيد لإدارتها يقلل من تلك المخاطر. لذلك، يجب التعرف على تلك المخاطر وطبيعتها وأنواعها مما يساعد المؤسسة على التوسع في حوكمة تكنولوجيا المعلومات حتى يتم إبلاغ المؤسسة في الوقت المناسب (بوالفخا، 2013).

وقد أخذت الأمور تزداد تعقيداً في ظل هذا التطور التكنولوجي وزيادة الاستثمار، حيث ازداد التنافس لتحقيق الاستمرارية وزيادة الحصة السوقية، مما يستوجب تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة والفاعلية. وبالتالي، يتطلب قيام أي منظمة إنتاجية أموالاً ضخمة وأنواعاً مختلفة من المكائن والمعدات لتسيير عجلة الإنتاج والارتقاء بجودة المنتجات وتوفيرها بالموصفات المطلوبة والأسعار المعقولة وبالوقت المناسب (Alter, 2009, p 22).

فعملية تحليل البيانات باستخدام التكنولوجيا الحديثة ساعدت المؤسسات على رصد المخاطر في الوقت المناسب والاستجابة لها بشكل أسرع وأكثر فعالية، واستخدام الحاسوب والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات من أجل المحافظة على سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم

وبأقل خطأ ممكن. والأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي حسنت من كفاءة العمليات الداخلية وقللت من الأخطاء البشرية في إدارة المخاطر (دليو، 2010).

ولقد تغير نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة من نظام يدوي إلى نظام إلكتروني، أدى إلى تغيير جوهري في منهجية وأساليب نظم الرقابة الداخلية، كما أثر بدوره على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والتدريب العملي للعاملين في مختلف الوظائف من أجل التشغيل الإلكتروني للبيانات والوصول إلى النتائج المرجوة (الحسبان، 2009: ص 27).

كما شهدت إجراءات وعمليات الرقابة الداخلية تطوراً في أساليبها، فبعد أن كانت هذه الأساليب قائمة على أسس تقليدية، أصبحت في الوقت الحاضر منبثقة عن جمعيات مهنية في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة الرقابة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة الرقابة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في الشركة. كما أن إدارات الشركات الصناعية هي أكثر من غيرها احتياجاً إلى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية التي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (الكراوي، 2010: ص 26).

وتعتبر الرقابة الداخلية من أهم الأقسام التي يجب أن تستخدم التكنولوجيا، وذلك لما لها من أهمية في جمع المعلومات التي تحتاجها الإدارة، والتي تساعد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، مما يتطلب تحسين دور الرقابة الداخلية بمستوى أفضل من التطور الحاصل في البيئة الإدارية للمؤسسة.

## 1. مشكلة الدراسة

لقد واجهت الكثير من المؤسسات العديد من التعثرات والانهيارات الإدارية، وذلك بسبب سوء استخدام وظيفة الرقابة الداخلية، مما أدى إلى زيادة المخاطر في المؤسسات. الأمر الذي جعل العديد من المؤسسات تسعى إلى الانتقال إلى تحسين دور الرقابة الإدارية من مجرد نشاط رقابي تقليدي إلى نشاط أوسع، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على نظام الرقابة الداخلية. لذلك، على الرغم من أهمية هذه التكنولوجيا في تحديد وتوضيح الأخطاء والكشف عن الانحرافات التي يتوصل إليها المراقبون من خلال القيام بعملية الرقابة.

## 2. أسئلة الدراسة

- 1- هل توجد علاقة إيجابية بين الرقابة الداخلية والتكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة يفرن؟
  - 2- هل توجد علاقة إيجابية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال التكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة يفرن؟
  - 3- هل توجد علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الحديثة وإدارة المخاطر في مصرف الوحدة يفرن؟
- ## 3. أهداف الدراسة:

1. استكشاف العلاقة بين الرقابة الداخلية والتكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة يفرن.
2. تحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة يفرن.
3. تحديد الدور الإيجابي للتكنولوجيا الحديثة في تعزيز إدارة المخاطر في مصرف الوحدة يفرن.

## 4. فرضيات الدراسة

- 1- توجد علاقة إيجابية بين الرقابة الداخلية والتكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة يفرن.
- 2- توجد علاقة إيجابية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال التكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة يفرن.
- 3- توجد علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الحديثة وإدارة المخاطر في مصرف الوحدة يفرن.

## 5. الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

### 1.5 الرقابة الداخلية

إن إدارات المؤسسات تسعى لمكافحة الفساد والغش والتلاعب وتجنب حدوث الأخطاء من خلال الاعتماد على نظام فعال للرقابة الداخلية يعمل بشكل دائم على تطبيق القوانين والإجراءات والسياسات الموجودة داخلها، من أجل تحقيق جودة الأداء وتحسينه. فنظام الرقابة الداخلية الفعال يضمن توفير حماية أصول وأموال المؤسسات،

ويساعدها على بلوغ أهدافها، كما يسمح بزيادة فعالية وكفاءة التسيير لضمان تحقيق النتائج المخطط لها بأقل تكلفة ممكنة. وعلى هذا الأساس، فإن الإدارة الواعية تنمي الدور الهام الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية السليم والفعال، والاستفادة من كل المزايا التي تتيحها التكنولوجيا. فالرقابة الإلكترونية داخل المؤسسات أصبحت ضرورية لمتابعة إنجاز المهام وتقييم أداء الأفراد والتأكد من تنفيذهم لمهامهم بالكفاءة المطلوبة. فالإدارة الحديثة تواجه تحدياً من خلال تصميم نظام رقابة داخلية سليم يكفل التوازن بين تحقيق أهدافها في ظل مسؤولياتها والتكيف مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية، ويكون هذا التحدي في صعوبة بناء نظام رقابة داخلية بمكوناته المختلفة مصمم ليطبق ويتوافق مع طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها واحتياجاتها (عبوي، 2006: ص 180).

الرقابة الداخلية هي تلك الإجراءات التي تقوم بها الجهة ذات الاختصاص والمخولة قانوناً بهدف التأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً، وكذلك التأكد من سلامة وشرعية الأعمال التي تم إنجازها لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانحرافات (الكفراوي، 2010: ص 25). الرقابة الداخلية هي التأكد دورياً من أن النصوص المعمول بها كافية، وأن المعلومات المتدفقة في مختلف المستويات وجميع الاتجاهات صادقة، وأن العمليات شرعية، وأن التنظيمات فعالة، والهياكل واضحة ومناسبة (بوتين، 2008: ص 14).

الرقابة الداخلية تعد أحد أركان العملية الإدارية، فهي مسؤولية الإدارة، إذ يمكن أن تفوض أشخاصاً آخرين ببعض السلطات الرقابية مثل المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي، ولكن المسؤولية النهائية تبقى مسؤولية الإدارة. كما تقدم الرقابة الداخلية تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً، وذلك لأن الوصول إلى تأكيد مطلق أمر صعب نتيجة العلاقة بين التكاليف والمنافع، إذ إن تطبيق الإجراءات يجب أن يلائمه زيادة في الإيرادات، أي أن منافع الإجراءات الرقابية يجب أن تفوق تكاليف تطبيقها (قاسم، 2006: ص 101).

الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر وتنتج عن طريق مجلس إدارة المنشأة وإدارتها، مصممة لتوفير تأكيد معقول بهدف تحقيق العديد من الأهداف في المجالات التالية: فعالية وكفاءة الأعمال، إمكانية الاعتماد على التقرير المالي، الالتزام بالقوانين والتعليمات واجبة التطبيق، بالإضافة إلى حماية الأصول ضد حيازة واستخدام أو التصرف فيها بشكل غير مصرح به (لطي، 2007: ص 85-86).

نظام الرقابة الداخلية هو كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان كفاءة وفعالية إدارة المنظمة، والمتضمنة الالتزام بسياسة الإدارة، وحماية الأصول، ومنع واكتشاف الخطأ، ودقة واكتمال السجلات، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب (الحسبان، 2009: ص 5).

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المنشأة من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين، وأهداف المنشأة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها. وبصفة عامة، فإن طبيعة الوسائل المطلوبة والإجراءات اللازمة يجب أن تعمل على منع الأخطاء والغش والاختلاس، وسرعة اكتشاف ما قد يقع من هذه الظواهر عند حدوثها، وتجنب الإسراف في استخدام موارد المؤسسة المحدودة، وتشجيع جوانب الكفاءة في استخدام هذه الموارد (التركي، 2003: ص 218).

الرقابة الإدارية تشمل خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية. إذ تشمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الإحصائي، ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة (التهامي ومسعود، 2005: ص 89).

فالهدف من الرقابة الإدارية هو التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في الشركة والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة (علي وشحاته، 2006: ص 59).

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة، سواء من المؤثرات الداخلية أو الخارجية. كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للشركة شرطاً أساسياً لتقييم المخاطر. لذلك، فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل. ولحظة تحديد المخاطر، من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن، وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها (الحسبان، 2009: ص 57).

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات، والإجراءات، والقواعد التي توفر تأكيداً معقولاً بخصوص تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، والرقابة على إعداد التقارير المالية، والرقابة على الالتزام. وتهتم أنشطة الرقابة على التشغيل بجدارة ومتابعة تشغيل المنشأة، بينما تهدف أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية إلى تأكيد إعداد تقارير مالية يمكن الوثوق فيها. أما أنشطة الرقابة على الالتزام، فإنها تهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق على المنشأة (السوافيري وآخرون، 2002: ص 20).

الرقابة الإدارية هي وظيفة إدارية تنطوي على قياس وتصحيح أعمال المساعدين والمرووسين بغرض التأكد من أن الأهداف الموضوعية والخطط المرسومة قد حقت ونفذت. وعلى ذلك، فهي وظيفة يقوم بها رئيس لمجموعة من الأفراد للتأكد من أن ما أنجز فعلاً من أعمال يتفق مع ما كان مطلوباً القيام به (الشنواني، 2007: ص 200).

الرقابة على الأداء هي فحص موضوعي ومنظم لأداء المؤسسة يهدف إلى الوصول إلى تقويم محايد حول أداء الجهة أو البرامج أو النشاط أو المؤسسة العامة، وذلك من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرار وتمكين الدولة من تحديد سبل العمل الأفضل وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى كونها تمكن من كشف حالات التزوير والغش والإشراف إن وجدت، في النهاية من تغيير أسلوب عمل الجهة العامة نحو الأفضل (توفيق، 1987: ص 424).

وتؤدي وظيفة الرقابة الداخلية بشكل عام دوراً هاماً وداعماً رقابياً في كل دولة من الدول العالم، التي تسعى إلى توفير أجهزة الرقابة المختلفة كعنصر جوهري بالنسبة للرقابة العامة والمساءلة. باعتبار إن عملية الرقابة توفر المصداقية في المعلومات التي يتم التدقيق فيها. وقد أدى زيادة عدد العاملين إلى القيام بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية، لأن ذلك يسهل إنجاز العمل الإداري ويسهم في أدائه بكفاءة عالية، وفي أسرع وقت بأيسر الطرق. كما أنه يقدم المساعدة إلى الإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية، للتأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفق السياسات المقررة، وتزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري على أرض الواقع لغايات المساءلة والمحاسبة والتطوير (لطفي، 2009: ص 3).

## 2.5 التكنولوجيا الحديثة

يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات تعريفاً لكلمة (TECHNOLOGIE)، وهي مكونة من شقين: (TECHNO) وتعني تقنيات أو مهارات، أما الجزء الثاني من الكلمة

(LOGIE) والتي تعني علم أو دراسة. ويترجم البعض كلمة تكنولوجيا إلى العربية بكلمة تقنية، والتي تعرف على أنها مجموعة من الطرق والوسائل وسبل العمل والعمليات توضح حيز التنفيذ في عمل ما في الفنون أو العلوم. لكن المختصين يرون أن التكنولوجيا مفهوم شامل يحوي التقنية في حد ذاتها، والتي هي جزء لا يتجزأ منه، ليأتي التكامل بينهما لضمان سير العملية بفعالية، سواء كانت عملية إنتاجية، استهلاكية، أو اتصالية (شاذلي، 2008: ص 21).

إن التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الإلكترونيات، والاتصال، والمعلوماتية، بظهور وتطور الآلات الرافقة، الطابعات، أجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، أدى إلى إحداث تغييرات تقنية كبيرة في أساليب وطرق إنجاز الوظائف وممارسة مختلف أنشطة المنظمة. ولقد استخدمت هذه التقنيات في تطوير نظم المعلومات من نظام معلومات يدوي (يستخدم كمية ضخمة من الأوراق لتسجيل البيانات التي يصعب تحليلها والمحافظة على سريتها وبطء عملية استرجاعها) إلى نظام معلومات محوسب عالج المشكلات التي واجهتها نظم المعلومات التقليدية، حيث يلعب دوراً هاماً وحيوياً داخل المؤسسة بصفقتها منتجاً للمعلومات التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات وبناء الاستراتيجيات وحل المشكلات والقيام بمختلف المعاملات. ومن أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في بيئة تكنولوجيا المنظمة والتكيف معها، تسعى إدارتها إلى تبني أحدث أنواع تكنولوجيا المعلومات وتدريب وتمكين العمالة من مهارات استخدامها لتعظيم الاستفادة منها (بوالفخار، 2013: ص 7).

تكنولوجيا المعلومات هي التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من أجل توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة فيها، إضافة إلى فهم البيئة التي تعمل بها التكنولوجيا الحديثة، وضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا (الزعيبي، 2004: ص 6).

ولتكنولوجيا المعلومات دور مهم وأساسي في العمل على القيام بتغييرات جذرية في العمليات الإدارية، وذلك بسبب ما تعيشه المجتمعات البشرية من تطورات متسارعة في حقل الإدارة في عصر المعلومات، بسبب انتشار شبكات الاتصالات الحديثة، في ظل التوسع في انتشار الأعمال الإلكترونية وشبكات الإنترنت وأنظمة المعلومات والاتصالات المحلية والدولية، مما يساعد المؤسسات على فتح قنوات الاتصال مع جميع الجهات التي تتعامل معها. وأصبحت التكنولوجيا اليوم للمؤسسات ذات أهمية كبيرة بعد

أن ارتبطت بها كافة فئات المجتمع، واعتمدت معظم الخدمات عليها في كل المجالات، حتى وصلت التكنولوجيا في الحياة البشرية بشكل كبير أينما تواجدت، فأصبحت تستخدم في كل وقت وفي كل مكان، ومن المستحيل الاستغناء عنها (زحلان، 2010: ص 103).

يعتبر مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين، واختلفوا في نظرهم له بسبب اختلاف تخصصهم وتطور خصائص التكنولوجيا نفسها. ولكن من الأمور المتفق عليها أن ماهية التكنولوجيا قديمة قدم المخترعات البشرية نفسها، حيث كانت تعتبر وسيلة من الوسائل التي اكتشفها الإنسان عند تطويعه البدائي للطبيعة، وبعدها أصبحت أداة يستعملها لخدمته ومساعدته لقضاء حاجياته المتنامية، ثم تطور استعمالها إلى درجة أصبحت مهمة جداً في حياته العامة والخاصة. مما جعل البعض من المفكرين يعتقدون بأنها المسؤولة عن معظم التغيرات التي تحدث داخل المجتمع المعاصر (دليو، 2010: ص 19).

وتعرف التكنولوجيا على أنها مجموعة الآلات والآليات والأنظمة ووسائل السيطرة والتجميع والتخزين ونقل الطاقة والمعلومات، كل تلك التي تخلق لأغراض الإنتاج والبحث والحرب (الزعيبي، 1998: ص 85).

التكنولوجيا هي مركب أساسي من أنماط المعرفة ونقل العمليات الضرورية، من أجل تحويل عوامل الإنتاج إلى إنتاج جاهز، واستخدام تلك المعرفة أو توفير الخدمات، كما أنها أداة التنمية الاقتصادية، ولها قيمة فقط عند الذين لهم مقدرة على فهمها والاستفادة منها (عبدالرحمن، 1997: ص 285). تكنولوجيا المعلومات تشمل كافة العناصر: أجهزة ومعدات وحاسبات وبرامج أساسية ونظم، وأفراد، وتنظيم، وكذلك المناخ العام للمجتمع التي تتفاعل معاً للوصول إلى نتائج أفضل من ذي قبل، مما يساعد في رفع الكفاءة العامة للمجتمع، وبالتالي رفع وتحسين مستوى المعيشة (الصيرفي، 2009: ص 20).

إن تكنولوجيا المعلومات تعتبر أحد الأدوات الهامة المتاحة للمديرين للتكيف والتعامل مع التغيير، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات هي المسؤولة عن تلاحم وتماسك التنظيم كوحدة واحدة، فهي الأداة التي يمكن بواسطتها خلق ورقابة الأنشطة المختلفة للتنظيم، وأن نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي تعتمد على النواحي الآلية للحاسب الآلي والبرامج والتخزين (البكري، 2003: ص 20).

التكنولوجيا علم مستقل له أصوله وأهدافه ونظرياته، وعلم تطبيقي يسعى لتطبيق المعرفة، وعملية تمس حياة الإنسان، وتشتمل مدخلات عمليات ومخرجات، وهي عملية شاملة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والإدارة، وعملية ديناميكية، أي أنها حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات، وأيضاً عملية نظامية تعتنى بالمنظومات ومخرجاتها نظم كاملة، أي أنها نظام من نظام، وهادفة تهدف إلى حل المشكلات. والتكنولوجيا متطورة ذاتياً، تستمر دائماً في عمليات المراجعة والتعديل والتحسين (يختي، 2005: ص 49).

لقد شملت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الإدارة، لتعرف بالإدارة الإلكترونية، وهي تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية (الحسن، 2011: ص 40). كما شملت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التجارة الإلكترونية، وهي نوع من عمليات البيع والشراء التي تتم ما بين المنتجين والمستهلكين أو بين الشركات بعضهم ببعض باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال (المهتدي، 2011: ص 55).

تأتي أهمية تكنولوجيا المعلومات كنتيجة للتطورات التي حدثت في العالم، والتي تتسم أغلبها بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات أو قدرتها على الارتباط بهذه الإدارة، التي من المتوقع أن تصبح اللغة المشتركة بين القطاعات كافة: الصناعية، والخدمية، والاجتماعية، والحكومية. وتحل تكنولوجيا المعلومات اليوم محل الإنسان في كثير من القطاعات (زحلان، 2010: ص 84). ومع تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات، عملت العديد من الشركات على الاستفادة من معالجة البيانات إلكترونياً، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءاً من بيئة الشركة، وإن تواصلت تكنولوجيا المعلومات لتأثيرها على عمليات الشركات المختلفة ومعالجة بياناتها يفرض على أنظمة الرقابة الداخلية مواكبة هذه التطورات (O'brien, 2008, p 507).

### 3.5 إدارة المخاطر

هناك العديد من المفاهيم المختلفة والمرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك نظراً لاختلاف الآراء التي وضعها الباحثون والمفكرون كلاً حسب رؤيته لها، وكذلك لارتباطها بمفاهيم أخرى كالتأمين وغيره، بالإضافة إلى التطورات التي حدثت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في وضعه في عدة أشكال.

يقصد بإدارة المخاطر عملية قياس أو تقييم خطر، وبعد ذلك يتم تطوير الاستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه عموماً. الاستراتيجيات استخدمت لتضمن تحويل الخطر إلى نقطة أخرى، أو يتم تجنب الخطر أو يتم التخفيض من التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل البعض أو كل النتائج لخطر معين (بو عكاز، 2011: ص 74).

وهي الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه (البلقيني، 2004: ص 2). كما تعرف أنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر، عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر، التي تقع إلى أدنى حد ممكن (حماد، 2007: ص 50).

وتعرف إدارة المخاطر بأنها عبارة عن الطرق أو الخطوات اللازمة لتحديد الخطط المناسبة لتقييم ومعالجة المخاطر التي تواجه المؤسسات، من خلال التعرف على المخاطر التي قد تحدث في المؤسسة، وكذلك تصنيفها، وتحليلها للتقليل من آثارها، والتعرف على مسبباتها والتعامل معها، وذلك من أجل تطور المؤسسة وتحقيق الأهداف المرجوة بشكل فعال. والهدف الرئيسي من إدارة المخاطر هو التقليل من التهديدات المترتبة عليها، والتي تهدد نشاط المؤسسات، وكذلك وضع سياسات جديّة وجيدة لمواجهة الأضرار المتوقعة والحد منها. وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات، خصوصاً المؤسسات المالية كالشركات التأمين وصناديق الاستثمار. ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين، إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ينافي الحقيقة. وفي الواقع، أن ظهور إدارة المخاطر نتيجة لتحول درامي وثورى في فلسفة واكب ذلك حدوث تغيير في الاتجاهات نحو التأمين. ولقد كان التأمين دائماً هو المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر، ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين كالاحتفاظ ومنع الخسارة والسيطرة عليها، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل للتأمين. وكان مدير التأمين ينظر إلى التأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي أمثل للتعامل مع المخاطر، أما الاحتفاظ فكان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة (عبدلي، 2012: ص 2).

إن وجود إدارة المخاطر في المؤسسة يكون هدفها دراسة أوجه النشاط المختلفة لها من إنتاج وتخزين وشراء وبيع وتمويل وغيرها، بهدف اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة. ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى المختلفة للمؤسسة، بما يضمن تبادل المعلومات والمستندات والتوصيات فيما بينهم. ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمؤسسة، تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي تتوقع أن تواجه المؤسسة في مراحل نشاطاتها المختلفة. ويجب وضع دليل الخطر في المؤسسة، ما يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات تفصيلية أخرى عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة له، وأنواع الخسائر وأنسب الطرق لمواجهتها. ومن خلال هذا الدليل تختار المؤسسة ما يتناسب مع المخاطر التي تواجهها (صمادي وخليفي، 2020: ص 14).

لقد كان للتغير في الاتجاه حيال التأمين والتحول إلى فلسفة إدارة المخاطر أن ينتظر علم الإدارة، لما له من تركيز على تحليل التكلفة، والعائد، والقيمة المتوقعة، والمنهج العلمي في اتخاذ قرار في ظل ظروف عدم التأكد. وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الزمن، وسار بشكل مواز لتطور علم الإدارة الأكاديمي (حماد، 2007: ص 46).

ولقد أصبحت السيطرة على المخاطر والتقليل من حدتها من العوامل الرئيسية في إدارة المخاطر، وأدت إلى زيادة التركيز على التحكم أو السيطرة، التي تتجاوز تغيير احتمال حدوث الخسارة مبدأ أساسياً في صيرورة أغلب مؤسسات الشركات. وقد كان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أن الخطر يمكن أن يدار ويحصر في أضيق الحدود الممكنة، ولكن دون التحكم فيه كلياً (حماد، 2007: ص 50).

إن المتأمل لمفهوم إدارة المخاطر يتبادر إلى ذهنه العديد من المصطلحات الأخرى، التي لها علاقة بهذا المفهوم، وتوقعه في حيرة من أمره تجاه التفرقة بين هذه المصطلحات من حيث المعنى والمحتوى، كون أن مصطلح المخاطرة تتقاطع فيها الكثير من الموضوعات ذات الصلة مع بعضها البعض، والتي تستعمل في محتواها وموضوعها مفهوم الخطر، والتي جعلت منه مادتها الأساسية ومكونها الرئيسي في التحليل (صمادي وخليفي، 2020: ص 5).

بعد تحديد المخاطر وتحليلها، تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حده، وتعد هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة

في التعامل مع كل خطر. وأحياناً قد يستخدمون خطة مسبقة في التعامل مع المخاطر المختلفة أو تطبيق معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين. وفي هذه الحالة، لا يعتبر مدير المخاطر مسؤولاً عن برنامج إدارة المخاطر فقط، وإنما صانع قرار استراتيجي يخص المؤسسة. ولتحديد قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين، فإن مدير المخاطر يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخسارة وحجمها المادي المحتمل، والعوامل المساعدة للخطر، والموارد المتاحة لمواجهة الخطر. ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا عن التكاليف، وكلما كان الاختيار دقيقاً للوسيلة المساعدة في مواجهة الخطر، كان من شأنه أن يوجد كفاءة أكبر وفعالية أكثر في مواجهة ومقاومة المخاطر، أي اتخاذ القرار المناسب في المكان المناسب (عبدلي، 2012: ص 36).

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات، من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى. ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى:

- **التحكم في المخاطرة:** وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة، تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة لتقليل المخاطرة، حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضاً الوقاية.
- **تمويل المخاطرة:** يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر). وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقها للتعامل مع مخاطرة معينة، يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة، واحتمال حدوثها، والموارد المتاحة لتعويض الخسارة إن قدر لها أن تحدث، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف اتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة (عبدلي، 2012، ص 34).



شكل 1. نموذج الدراسة

## 6. منهجية البحث

استخدم في هذه الدراسة المنهج الكمي، والطريقة المستخدمة هي المسح البحثي التجريبي. المنهج الكمي هو البحث الذي يتطابق مع المنهج الاستنتاجي، الذي يتم فيه تحويل القضايا الشائعة إلى تفاصيل معينة، بحيث يكون لهذا البحث أساس نظرية. وينقسم البحث الكمي إلى طريقتين تشمل طرق البحث الوصفي والتوضيحي، حيث إن البحث التوضيحي هو البحث الذي يهدف إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات مع المتغيرات الأخرى، أو كيف يؤثر أحد المتغيرات على المتغير الآخر (Kotler et al., 2006).

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يحاول وصف وتقييم الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر من خلال التكنولوجيا الحديثة في مصرف الوحدة من وجهة نظر الموظفين. ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم، أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. وشمل مجتمع الدراسة جميع الموظفين العاملين بالمصرف، بحيث تتم الدراسة لمعرفة صفات وخصائص معينة حددها الباحث، وذلك لدراستها واستخلاصها في الخاتمة. وتتكون عينة الدراسة من (60) موظفاً، وما تم الحصول عليه من العينة يمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة.

هناك بعض الخطوات لتحليل البيانات باستخدام المربع الأصغر الجزئي (SmartPLS4) من حيث الإطار المفاهيمي، وتقدير نموذج القياس (النموذج الخارجي)، وتقدير النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)، وتحديد مدى ملاءمة النموذج المناسب للإطار المفاهيمي الذي تم بناؤه.

## 1.6 جمع البيانات والعينة

تم معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب، والمراجع ذات العلاقة، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة. وبالنسبة للجانب التحليلي، لجأ الباحث إلى جمع البيانات من خلال

الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على (60) موظفًا، وتم استرجاعها كاملة، أي بنسبة 100%.

## 2.6 قياس المتغيرات

يعتمد التعريف العملي للمتغير على السمات التي يتم ملاحظتها، بحيث يمكن تحديدها من خلال طريقة اعتماد البيانات وفقاً لهذه الدراسة. ويصف التعريف العملي كيف يمكن قياس متغير الدراسة من خلال العناصر الموجودة. التعريف المفاهيمي لمتغير الدراسة محدود، لذا يمكن تفسيره بشكل مختلف عن ذلك المشار إليه في الدراسة (Hair et al., 1998). لحصر المشكلات في هذه الدراسة، هناك حاجة إلى توفير تعريف عملي لكل متغير. يستخدم التعريف العملي لتحديد المتغيرات وقياسها من خلال صياغتها بشكل موجز وواضح، بحيث لا يسبب تفسيراً مختلفاً.

## 7. النتائج

### 1.7 الملفات الشخصية للمستجيبين

تم توزيع ما مجموعه (60) استبياناً على موظفي مصرف الوحدة يفرن، بمساعدة موظفي الموارد البشرية أو رئيس الإدارة. وقد تم الإجابة عليها كاملة ويمكن استخدامها لأغراض التحليل. وكان حجم العينة هذا (ن = 60) كافياً ومناسباً لتحليل هذه الدراسة على النحو الذي اقترحه (Orkaido Deyganto 2018; Andini et al. 2018). يصف هذا القسم ملخصاً لملف المشاركين في الاستطلاع والملف الشخصي الفردي كما هو ملخص في الجدول التالي (1). وقد استحوذ الملف الشخصي على التركيبة السكانية للمستجيب، والتي تشمل: العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والخبرة العملية.

### جدول (1) الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

النسبة المئوية	التكرار	البيان
00%	00	أقل من 20
25%	15	20-29
40%	24	30-39
18.33%	11	40-49
16.67%	10	أكبر من 50
100%	60	الإجمالي

النسبة المئوية	التكرار	البيان	
65%	39	ذكر	الجنس
35%	21	انثى	
100%	60	الإجمالي	
18.33%	11	الثانوية وما يعادلها	المستوى التعليمي
61.67%	37	جامعية	
15%	9	عليا	
5%	3	أخرى	
100%	60	الإجمالي	
35%	21	أقل من 5 سنوات	الخبرة العملية
30%	18	6-11 سنة	
3.33%	2	11-15 سنة	
3.33%	2	16-20 سنة	
28.33%	17	أكثر من 20 سنة	
100%	60	الإجمالي	

ويبين الجدول (1) الخصائص الديموغرافية للمستجيبين أنه من بين 60 مشاركاً في مصرف الوحدة يفرن فإن 40% منهم تتراوح أعمارهم بين 30-39 سنة. ويأتي ثانياً أكبر المشاركين حسب العمر هم الذين تتراوح أعمارهم بين 20-29 سنة بنسبة 25%. علاوة على ذلك، هناك 18.33% ممن تتراوح أعمارهم بين 40-49 سنة، و16.67% الآخرين من المستجيبين أعمارهم تزيد عن 50 سنة، ولا يوجد من المشاركين في هذه الدراسة أعمارهم أقل من أو تساوي 20 سنة، كما يوضح الجدول أنه من بين 60 مشاركاً من موظفي مصرف الوحدة يفرن الذين شاركوا في هذه الدراسة، كان 65% منهم ذكوراً و35% إناثاً. وهذا يعني أن عدد الموظفين الذكور في إدارة مصرف الوحدة يفرن أكثر من عدد الإناث.

وكذلك فإن الجدول يوضح أنه من بين 60 مشاركاً من موظفي مصرف الوحدة يفرن الذين يشاركون في هذه الدراسة، 61.67% منهم لديهم الشهادة الجامعية، و18.33% منهم من خريجي الثانوية وما يعادلها، و15% الآخرون لديهم الشهادات العليا. وأن 5% فقط من المشاركين هم من غير ذلك.

وأيضاً يبين الجدول أنه من إجمالي عدد المشاركين 60، 35% منهم خبرتهم العملية أقل من 5 سنوات و30% منهم يعملون لمدة تتراوح بين 6-11 سنة، و28.33% يعملون منذ أكثر من 20 عاماً. علاوة على ذلك، فإن 3.33% من المشاركين يعملون لمدة تتراوح بين 11-20 سنة.

## 2.7 الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكامنة

يقدم التحليل الوصفي توزيعاً تكرارياً يهدف إلى وصف اختيار المستجيبين عند إجراء الاستطلاع لاكتساب تصورات المستجيبين للرقابة الداخلية، والتكنولوجيا الحديثة، وإدارة المخاطر وتوضيح المناقشة التالية مؤشر متغيرات الدراسة بناءً على إجابات المستجيبين، تم حساب الإحصائيات الوصفية للمتغيرات الكامنة للمتوسطات والانحرافات المعيارية والحد الأدنى إلى الحد الأقصى للدرجات. ويبين الجدول (2) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات الكامنة.

وفقاً لارسون هول (2010)، فإن الانحراف المعياري الأصغر يكون أقرب إلى المتوسط، أما الانحراف المعياري الأكبر فهو أكثر انتشاراً. ويبين الملخص الرقمي أن الانحرافات المعيارية صغيرة جداً تساوي (1.00)، مما يشير إلى أن معظم القيم تقع في نطاق قريب من المتوسط (0.00)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً معيارياً، وبذلك تكون القيم موجودة حول الصفر ومنتشرة بالتساوي في الاتجاهين، وهذا يجعل البيانات مثالية وتسمح بإجراء تحليلات موحدة وموثوقة.

الجدول (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكامنة

الانحرافات المعيارية	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	ن	المتغيرات
1.000	0.000	1.797	-2.286	60	الرقابة الداخلية
1.000	0.000	1.798	-1.946	60	التكنولوجيا الحديثة
1.000	0.000	1.848	-2.155	60	إدارة المخاطر

## 3.7 الصلاحية المتقاربة

يتم استخدام الصلاحية المتقاربة لتحديد ما إذا كان العنصر صالحاً أم لا في قياس المتغيرات الكامنة. تهدف الصلاحية المتقاربة لكل مؤشر إلى قياس المتغير الكامن المشار إليه بحجم عامل التحميل. يقال أن المؤشر صالح إذا كان عامل التحميل الخاص بالمؤشر موجباً وأكبر 0.6. تعد الصلاحية المتقاربة مقياساً حاسماً يشير إلى قياس

العناصر؛ فهو يختبر صحة البنيات. عرّف كل من (Hair;2017 و Hult و Ringle و Sarstedt) الصلاحية المتقاربة بأنها "مدى ارتباط المقياس بشكل إيجابي مع المقاييس البديلة لنفس البنية".

وفقاً Hair (2017)، فإن المقاييس الأكثر شيوعاً للصلاحية المتقاربة هي الأحمال الخارجية لنموذج القياس العاكس ومتوسط التباين المستخرج (AVE)، أيضاً، لإنشاء الاتساق الداخلي، يجب قياس الموثوقية المركبة (CR). يعرض الجدول (3) نتائج الصلاحية المتقاربة. ويبين قيم CR وAVE أعلى من قيم العتبة البالغة 0.70 و0.50، على التوالي، كما أوصى (Hair;2017 و Hult و Ringle و Sarstedt). مع استبعاد الأسئلة الثاني والثالث والخامس عشر والسادس عشر الذين كانت قيمهم في متوسط التباين أصغر من 0.6 وبذلك يكون المؤشر غير صالح في قياس المتغيرات الكامنة.

### الجدول (3). الصلاحية متقاربة

المتغيرات	العناصر	عامل التحميل	متوسط التباين AVE	الموثوقية المركبة CR
الرقابة الداخلية	ر د 1	0.809	0.656	0.883
	ر د 4	0.772		
	ر د 5	0.741		
	ر د 6	0.908		
التكنولوجيا الحديثة	ت ح 7	0.700	0.639	0.898
	ت ح 8	0.826		
	ت ح 9	0.872		
	ت ح 10	0.782		
	ت ح 11	0.806		
إدارة المخاطر	إ م 12	0.794	0.703	0.876
	إ م 13	0.879		
	إ م 14	0.840		

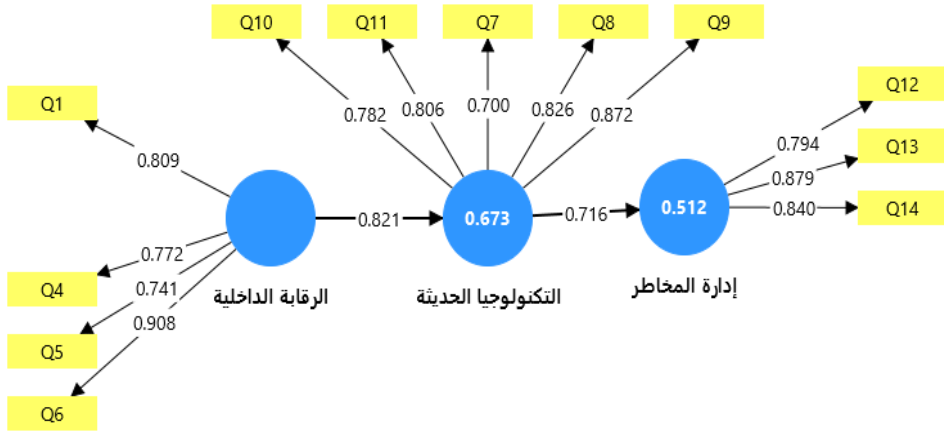
### 4.7 صلاحية الخصوصية

يعد تقييم الصلاحية التمييزية ضرورياً للتأكد من أن البنية تختلف بشكل كبير عن التركيبات الأخرى تجريبياً بكلمات بسيطة، يجب أن يقيس البناء مشكلة أو ظاهرة فريدة (Sinkovics, 2009, Sarstedt, 2017). الطريقة الأكثر تحفظاً هي معيار (1981) Fornell و Larcker) لقياس الصلاحية التمييزية. تم ذكر نتائج خوارزمية (Fornell

و (Larcke) من خوارزمية PLS من خلال متوسط التباين المستخرج (AVE) ومعاملات الارتباط بين التركيبات في الجدول (4). وبالتالي، فهي تضمن صحة التمييز.

#### جدول (4). الصلاحية التمييزية

المتغيرات	إدارة المخاطر	التكنولوجيا الحديثة	الرقابة الداخلية
إدارة المخاطر	<b>0.839</b>		
التكنولوجيا الحديثة	0.716	<b>0.799</b>	
الرقابة الداخلية	0.810	0.821	<b>0.827</b>



الشكل 2. معاملات المسار

#### 5.7 اختبار معامل المسار والافتراضات

تم الحصول على التقديرات باستخدام طريقة PLS-SEM لعلاقات النموذج الهيكلي. طبقت هذه الدراسة على ثلاثة مستويات من الأهمية لقبول أو رفض الفرضيات بناءً على إحصائية t والقيمة p، كما ذكر (Hair و Hult و Ringle و Sarstedt). القيم الحرجة شائعة الاستخدام للاختبارات ثنائية الطرف هي 1.65 (مستوى الأهمية = 10%)، و 1.96 (مستوى الأهمية = 5%)، و 2.57 (مستوى الأهمية = 1%). ويبين الجدول (5) معاملات المسار وأهميتها. ويظهر من نتائج جدول اختبار معامل المسار والافتراضات أن الفرضيات الثلاثة وهي علاقة الرقابة الداخلية بالتكنولوجيا الحديثة وأيضاً علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر، وكذلك علاقة التكنولوجيا الحديثة بإدارة المخاطر علاقات إيجابية لموظفي مصرف الوحدة (P < 0.001)؛ وبالتالي تدعم الفرضيات.

### جدول (5). معامل المسار

الفرضيات	العلاقة	B	إحصاء T	قيمة P	النتائج
فرضية 1	الرقابة الداخلية- <التكنولوجيا الحديثة	***0.821	23.003	0.000	قبول الفرضية
فرضية 2	الرقابة الداخلية-<إدارة المخاطر	***0.587	8.117	0.000	قبول الفرضية
فرضية 3	التكنولوجيا الحديثة-<إدارة المخاطر	***0.716	11.195	0.000	قبول الفرضية

### 8. النتائج

وجد من خلال نتائج التحليل أن الرقابة الداخلية تعطي تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا وبشكل مباشر على التكنولوجيا الحديثة، وكذلك التكنولوجيا الحديثة تعطي تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا وبشكل مباشر على إدارة المخاطر. كما أن الرقابة الداخلية أيضًا تعطي تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا وبشكل غير مباشر على إدارة المخاطر. وتظهر الفرضيات التي تم صياغتها في هذه الدراسة نتائج متناسقة، وتدعم هذه النتائج العديد من نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال. لذلك، يجب على المؤسسة معرفة متى تستخدم الرقابة الداخلية في ظل وجود التكنولوجيا الحديثة، وكيفية استخدامها والاستخدام الجيد مما يجعلهما يتوافقان مع توقعات العاملين، والتي يمكن الاستفادة منهما لرفع مستوى المؤسسة والوصول إلى تحقيق أهدافها. وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات التي يجب أن تكون واضحة ودقيقة وسهلة التنفيذ، وتدريب العاملين وتطويرهم في استخدام التكنولوجيا الحديثة للحيلولة دون وقوع أخطاء حسب الإمكانيات والموارد المتاحة داخل المؤسسة، مما يساعد على سرعة إنجاز العمل. وتعتبر الرقابة الداخلية في ظل وجود التكنولوجيا الحديثة من أهم الوظائف الإدارية داخل المؤسسة، لما لها من دور مهم في تنفيذ الأعمال بدقة داخل المؤسسات. ونأمل من الباحثين في المستقبل التركيز على كافة العوامل المؤثرة على الأداء الجيد والمتقن داخل المؤسسات، إضافة إلى ذلك استغلال إمكانيات إجراء المزيد من الأبحاث حول العوامل التي تسهم في ترقية أداء العاملين باستخدام أساليب مختلفة تتكون من البحث النوعي والكمي.

## 9. التوصيات

- 1- يجب على المؤسسة معرفة متى وكيفية استخدام الرقابة الداخلية والتكنولوجيا الحديثة بشكل جيد لتحقيق التوافق مع توقعات العاملين.
- 2- من الضروري وضع استراتيجيات واضحة ودقيقة وسهلة التنفيذ، وتدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- 3- يساعد التدريب والتطوير في استخدام التكنولوجيا الحديثة على سرعة إنجاز العمل وتقليل الأخطاء.
- 4- يجب على الباحثين في المستقبل التركيز على العوامل المؤثرة على الأداء الجيد داخل المؤسسات، واستغلال إمكانيات إجراء المزيد من الأبحاث حول العوامل التي تسهم في تحسين أداء العاملين باستخدام أساليب بحث حديثة.

## المراجع

1. بوالفخار، وسيلة، (2013)، "أثر تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الرقابة الداخلية"، رسالة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماجستير، جامعة عباس لغرور.
2. البكري، سونيا محمد، (2003)، "نظم المعلومات الإدارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
3. البلقيني، محمد توفيق، وواصف، جمال عبد الباقي، (2004)، "مبادئ إدارة الخطر والتأمين"، دار الكتاب الأكاديمية، مصر.
4. بوتين، محمد، (2008)، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بو عكاز، نوال، (2011)، "حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. التركي، محمد التاجوري، (2003)، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

7. التهامي، طواهر محمد، ومسعود، صديقي، (2005)، "المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. توفيق، جميل أحمد، (1987)، "إدارة الأعمال"، مكتبة العبيكان، الرياض.
9. الحسبان، عطا الله أحمد سويلم، (2009)، "الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات"، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان.
10. الحسن، حسين محمد، (2011)، "الإدارة الإلكترونية - المفاهيم - الخصائص - المتطلبات"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
11. حماد، طارق عبد العال، (2007)، "إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، كلية التجارة عين شمس، الإسكندرية.
12. دليو، فضيل، (2010)، "التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال"، دار الثقافة، عمان.
13. زحلان، أنطوان، (2010)، "العرب وتحديات العلم والتقانة"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
14. الزعبي، محمد، (1998)، "التغير الاجتماعي"، دار الطليعة، القاهرة.
15. الزعبي، محمد، (2004)، "الحاسوب والبرمجيات الجاهزة"، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
16. السوافيري، فحي رزق وآخرون، (2002)، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
17. شاذلي، شوقي، (2008)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
18. الشنواني، صلاح، (2007)، "التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال"، الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية.
19. صمادي، دليلة وخليفي، إيمان، (2020)، "أثر طرق إدارة المخاطر على جودة الخدمات في شركات التأمين"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة.

20. الصيرفي، محمد، (2009)، "إدارة تكنولوجيا المعلومات"، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
21. عبدالرحمن، عبدالله محمد، (1997)، "علم الاجتماع الصناعي: النشأة والتطورات الحديثة"، الإسكندرية.
22. عبدالباري، إبراهيم درة، (2003)، "تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
23. عبدلي، لطيفة، (2012)، "دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، سعيدة.
24. عزمي، أسامة وآخرون، (2010)، "إدارة الخطر والتأمين"، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
25. علي، عبد الوهاب وشحاته، السيد، (2006)، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال: الواقع والمستقبل"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
26. قاسم، عبد الرزاق، (2006)، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
27. الكفراوي، عوف، (2010)، "الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق"، مطبعة الانتصار، الإسكندرية.
28. لطفي، أمين السيد، (2009)، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الدار الجامعية، القاهرة.
29. لطفي، أمين السيد، (2007)، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
30. المهدي، سوسن، (2011)، "تكنولوجيا الحكومة الالكترونية"، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
31. يختي، إبراهيم، (2005)، "مقياس تكنولوجيات ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

1. Alter, S, (2009), "Information System: The Foundation of E-Business," 4<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, New Jersey.
2. O'Brien, J. A., (2008), "Management Information System: Management Information Technology in the E-Business Enterprise," 5<sup>th</sup> ed, Boston: Irwin: Mc Graw-Hill Companies, Inc.